منهج الآمدي في(الموازنة بين الطائيين) بين الموضوعية والتعصب

الباحثة: د. نسرين أكرم عبيد دكتورة في قسم اللغة العربية بجامعة دمشق

برتبة مدرس من عام 2017

التخصص الدقيق: مناهج البحث في اللغة والأدب

ملخص البحث:

إن المعركة النقدية التي دارت رحاها حول مذهب أبي تمام الشعري كانت واحدة من أبرز العوامل التي أدت إلى تطور النقد وتنوع المؤلفات النقدية التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، ويعد كتاب الموازنة بين الطائيين لصاحبه أبي الحسن الآمدي(ت370هـ) علامة فارقة في تاريخ النقد العربي القديم من حيث منهجيةُ التأليف والبحث أولاً، وتحديد مظاهر الخصومة بين أنصار الطائِيَّين ومعارضيهما ثانياً.

ويتناول البحث دراسة منهج الآمدي في (الموازنة) من جانب واحد فقط، وهو: الموضوعية والتعصب، فقد عرف عن الآمدي تعصبه الشديد للبحتري كونه من الشعراء المطبوعين في حين أنه كان يتحامل على أبي تمام الطائي كونه من أصحاب الشعر المصنوع.

وقد اتخذ البحث من الوصف والتحليل والاستقراء أدوات له في الوقوف على أهم الملاحظات التي يمكن للباحث المتخصص أن يسجلها في أثناء قراءته (الموازنة) من حيث منهجُ الآمدي في تناول شعر أبي تمام، وأن يتتبع مواطن موضوعيته وتعصبه مما يمكن أن يدعم مقولة ابن المستوفي: «أظن الآمدي لتعصبه على أبي تمام كان يضع في شعره أبياتاً مفسودة ليردها عليه»، أو يردها على عقبيها...كل ذلك بشواهد من كلام الآمدي نفسه في (الموازنة).

كلمات مفتاحية: منهج الآمدي، التعصب، الموضوعية.

Abstract:

Al-Amidi's approach to (the balance between the Tayis) between objectivity and fanaticism. Summary

The critical battle that took place around the doctrine of Abu Tammam al-Sha'ari was one of the most prominent factors that led to the development of criticism and the diversity of critical literature that appeared in the fourth century AH. In terms of authorship and research methodology first, and secondly, identifying the manifestations of rivalry between the supporters and opponents of the two Tayis. The research deals with the study of Al-Amidi's approach in (balancing) from one aspect only, which is: objectivity and fanaticism. The research has taken from description, analysis and induction tools for it to stand on the most important observations that a specialized researcher can record during his reading (the Balance) in terms of the Amidi approach in dealing with Abi Tammam's poetry, and to trace the points of his objectivity and intolerance, which can support Ibn al-Mustafi's saying: « I think Al-Amidi, because of his fanaticism towards Abu Tammam, used to put corrupted verses in his poetry in order to return them to him" or to turn them back on their heels... all of this is evidenced by Al-Amidi's own words in (The Balance).

Kay words: Approach, Amidi, fanaticism, objectivity.

المقدمة:

الموضوعية –كما عرفها الباحثون– تعني تجرّد الباحث في ملاحظته وحدسه وتقعيده وتطبيقه من الاتصاف بالمؤثرات السلبية التي تبعد عمله وبحثه ونتائجه عن الدقة والتعميم المطلوبين في النتائج المتوصّل إليها، كالتعصّب، والهوى، والغرور[1]،...

وحتى يكون الباحث موضوعياً واقعياً ينبغي له ألا يتعصب لرأيه مهملاً آراء الآخرين أو مخطّئاً إياها بلا مسوّغ مقنع أو برهان صحيح، إذ يجب أن يكون عادلاً في أحكامه متحرراً من أهوائه الخاصة ومشاعره الشخصية التي قد توقعه في كثير من الأخطاء.

والدعوة إلى التزام الموضوعية دعوة قديمة، سبق إليها القرآن الكريم، ليجعلها قانوناً متبعاً في الحياة، كما في قوله تعالى:(فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا).(النساء:135).

وجعل(الحسن بن الهيثم) الموضوعية شرطاً من شروط صحة البحث، فقال: «ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في سائر ما نميزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر ونصل بالتدريج والتلطف إلى الغاية التي يقع عندها اليقين»[2].

وكذا حال أئمة اللغة العربية وعلمائها، وغيرهم، فقد وصف هؤلاء اللغة العربية متناسين أنهم داخل دائرة الوصف، فلم يجعل أي واحد منهم من نفسه حجة وشاهداً، بل كان يقول: (تقول العرب: كذا...)، كأنه ليس العربيَّ العارفَ بكلام العرب أصلاً، وتعج كتب اللغة والنحو بكثير من الأخبار التي تروى عن موضوعيتهم.

(1) البحث العلمي، سعد الدين السيد صالح:51.

(2) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام:347، ومنهج البحث العلمي عند العرب، جلال عبد الحميد موسى:95.

وليس أدلّ على موضوعية النحاة العرب من مخالفة بعضهم بعضاً في الرأي والتعليل والتوجيه، وهو خلاف علمي قائم على المحاججة وإفساح المجال واسعاً للرأي الآخر، فقد تتعدد الآراء المطروحة في مسألةٍ ما إلى درجة الحيرة في اختيار واحد منها مع عدم القدرة على القطع بضعف الآراء الأخرى، وليس ذلك إلا بفضل قبول الرأي الآخر، سواء قبول تسليم كان أم قبول معرفة واحترام.

والموضوعية التي ينبغي للباحث التزامها تحتمل غير وجه، منها: إقصاء الخبرة الذاتية؛ ذلك أن العلم قوامه الأولي وصف الأشياء وتقرير حالتها[1]، ومنها: التواضع، ومنها: الإقرار بعدم المعرفة عندما يجهل المرء الإجابة دون أن يدعي أن استقراءه قد طال جوانب البحث كلها، ومنها: التراجع عن الخطأ إذا ثبت للباحث أن ثمة نقصاً ما وقع في استقرائه، فاستدركه[2].

وليس حظ النقد العربي القديم من الموضوعية بأقل من حظ النحو واللغة، إذ يلمس الباحث في هذا النقد في عصوره المختلفة صفة غالبة عليه، هي: الموضوعية، فمع تعدد مشارب النقاد العرب القدماء وتباين اتجاهاتهم واختلاف ثقافاتهم، جاء نقدهم غالباً حيادياً متجرداً من النزعات الشخصية والتقديرات الذاتية التي من شأنها أن تفسد الرأي وتضلل الحكم وتعمي عن الصواب.

وربما يعود السبب في التزام العرب الموضوعية وظهورها في نقدهم وفقههم ولغتهم ونحوهم إلى البيئة التي عاش فيها العربي، وكانت تعلي من شأن القيم النبيلة، وتحض على التحلي بها، كالصدق والأمانة والعدل، وكذلك بعض تعاليم الإسلام التي نادى بها القرآن الكريم والسنّة الشريفة، كالدعوة إلى العدل في الحكم بين الناس، واجتناب التعصب لفئة دون أخرى.

(1) البحث العلمي، رجاء دويدري:32.

(2) انظر وجوهاً أخرى للموضوعية في: التفكير العلمي، فؤاد زكريا:294.

بل إن بعض هؤلاء النقاد قد تقلَّد منصباً يحتم عليه التزام الموضوعية والإنصاف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، كمنصب القضاء الذي وَلِيَه القاضي الجرجاني، وكان دافعاً إلى مزيد من التثبت والإنصاف والإحاطة والتحقق والدراية قبل إصدار الأحكام على الناس، يستوي في ذلك: المدّعي والشاعر، وهذا ما لمسناه غير مرة في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه)، فكثيراً ما أشار القاضي الجرجاني إلى إقرار الحق ولو على النفس، واستحضار الحجة والبرهان عند الشبهة، والابتعاد عن الإسراف في الأحكام، والتمسك بالإنصاف[1].

يقول الجرجاني: «وقد وفينا لك بما اقتضاه شرط الضمان، وزدنا، وبرئنا إليك بما يوجبه عقد الكفالة وأفضلنا، ولم تكن بغيتنا استيفاء الاختيار واستقصاء الانتقاد،... وإنما دعوناك إلى المقاصة[2]، وسمناك في ابتداء خطابنا المحاجة والمحاكمة، فلزمنا طريقة العدل فيها...»[3]. والآمدي نفسه عمل في مجلس القضاء، وتأثر في موازنته بطبيعة هذا العمل المرتكز في أصله على الموازنة بين أقوال الخصوم من المتحاكمين.

إن الموضوعية التي يُطالَب الناقد بمراعاتها في أحكامه وتعميماته تفرض عليه أن يكون منصفاً في نقده، فلا يغضي عن ذكر المحاسن، وينكب على ذكر المساوئ فحسب، ويجب عليه ألا يكون متعصباً في أحكامه، أو متأثراً بالأحكام النقدية التي تسود بيئة النقاد، فيأخذ بها مقلداً إياهم، أو متبعاً هواه ومشاعره الشخصية في نقده[4].

وقد اجتهد بعض الباحثين في حصر أسس لابد من مراعاتها لتحقيق الموضوعية في النقد، منها:

1- الابتعاد عن التشدد في الأحكام النقدية، وتجنب الجمود والتطرف في محاكمة

(1) انظر: الوساطة:2-3.

(2) المقاصة هي: إسقاط ما على الخصم مقابل ما له، وقد طبق القاضي الجرجاني هذا المبدأ في نقده، فهو يورد عيوب المتنبي ثم يشفعها بمحاسنه.

(3) الوساطة: 177.

(4) أصول النقد الأدبي، 93.

بعض القضايا العلمية ذات الصلة بالنقد.

2- تجنب التحامل على الشاعر انتصاراً لشاعر آخر، أو محاباة لسلطان ما، فالتحامل هو أكثر الأمور التي تبعد الناقد عن الموضوعية، وتؤدي به إلى التعصب.

3- الابتعاد عن التعسف والاعتباط عند الحكم على الشاعر بالضعف والخطأ، وذلك بتفصيل الأسباب التي دفعته إلى حكمه ذاك، بعيداً عن السخرية والاستهزاء.

4- التزام القواعد المتبعة في النقد والمتعارفة بين النقاد، وجعلها المقياس الذي يحكم به على الشعر بالقوة أو الضعف.

5- عدم التسرع في الحكم على الشاعر بالإحسان أو الإساءة قبل النظر في شعره بعين التمحيص والبحث والتمعن[1]، حتى يأتي الحكم أوفر حظاً ونصيباً من الموضوعية والحياد.

وما يمكن للمرء أن يلحظه في نقد القرن الرابع الهجري أنه لم يعد يقتصر على إصدار أحكام جزئية تتناول البيت الواحد، أو الأبيات قليلة العدد، بل هو استقراء تجاوز ذلك الحدّ الضيّق ليحكم على القصيدة بكاملها، ثم ينتقل إلى الحكم على إنتاج الشاعر كله، فيكون ذلك حكماً على الشاعر من جهة أدبه.

وقد اتخذ النقاد من هذا الحكم وسيلة للموازنة بين هذا الشاعر وغيره من شعراء عصره – من جهة – ووسيلة لوضعه في مكانه المناسب له بين الشعراء السابقين والمعاصرين من جهة ثانية.

ولذلك وجدنا كتبهم قد حفلت بالحديث عن أدوات الشعر، وأدوات نقده، من التوسع في اللغة والنحو، والرواية لفنون الأدب، والمعرفة بالأيام والأنساب، والوقوف على مذاهب العرب في الشعر ومناهجهم في نظمه، وغير ذلك من المعارف وأنواع الثقافات التي ينبغي للشاعر وللناقد الإحاطة بها على حد سواء.

(1) نفسه:93.

لكن تلك الأحكام التي أصدروها بحق كثير من الشعراء لم تكن على درجة واحدة من الدقة والموضوعية، بل كان يعتري نقدهم – في بعض الأحيان – شيء من التعميم والتعصّب.

وحين يتعلق الأمر بأبي تمام – مع ما أثير حوله من خصومات نقدية – يغدو التزام الموضوعية في النقد أشد إلحاحاً من أي شاعر آخر؛ إذ إن الخصومات النقدية التي تنشأ حول شاعر ما من أهم الأسباب التي تدفع الناقد – شاء ذلك أم لم يشأ – إلى الخروج على الموضوعية حيناً والتعصب لرأي حيناً آخر؛ لأنه يكون مضطراً إلى اتخاذ موقف متطرف من هذه الخصومة: محابياً للشاعر متعصباً له، أو معارضاً له متعصباً عليه.

ويعج القرن الرابع الهجري بأمثال هؤلاء النقاد، ويقف (أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمار القُطرُبُّلِي)[1] (ت319هـ) في قائمة هؤلاء الذين تخلوا عن الموضوعية في نقدهم شعر أبي تمام، «فبخسوه حقه، واطرحوا إحسانه، ونعوا سيئاته، وقدموا عليه من هو دونه، وتجاوزوا ذلك إلى القدح في الجيد من شعره، والطعن فيما لا يطعن عليه، والاحتجاج بما لا يقوم به حجة، ولم يقنعوا بذلك مذاكرة ولا قولاً، حتى ألفوا فيه الكتب»[2].

فهذه شهادة تصدر عن الآمدي، وهو الذي لم يُعْرف بتعصبه لأبي تمام أو دفاعه عنه، وقد ذكر الآمدي أن ابن عمار وضع يده على عدد يسير من أغلاط أبي تمام، «ولكنه لم يقم على ذلك الحجة، ولم يهتد لشرح العلة، ولم يتجاوز فيما نعاه بعدها عليه الأبيات التي تتضمن بعيد الاستعارة وهجين اللفظ»[3].

منهج الآمدي في الموازنة بين الموضوعية والتعصب:

1() انظر ترجمته في الفهرست: 148، معجم الأدباء: 232/3.

(2) الموازنة، 135/1 – 136.

(3) المصدر نفسه.

ألف الآمدي (الموازنة بين الطائيين) ليعطي كل ذي حق حقه من الإحسان والإساءة، فقد أشار في مقدمة كتابه إلى التزامه الموضوعية في النظر إلى هذه الخصومة بين الطائيين، والرغبة في الإنصاف كانت أهم أساس أقام عليه منهجه النقدي، فقال:

«وقد رسمت من ذلك ما أرجو أن يكون الله عزّ وجلّ قد وهب فيه السلامة، وأحسن في اعتماد الحق وتحري الصدق وتجنب الهوى»[1].

ولم يكن الآمدي ليحكم بأفضلية أحد الشاعرين على الآخر حكماً عاماً قاطعاً، لكنه يحكم بتفوق أحدهما على صاحبه في بعض ما يسوقه لهما من الشعر في أغراض مختلفة، فيقول:

«وأما أنا فلست أفصح بتفضيل أحدهما على الآخر، ولكنني أوازن بين قصيدة وقصيدة من شعرهما إذ اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، وبين معنى ومعنى، ثم أقول: أيهما أشعر في تلك القصيدة وفي ذلك المعنى، ثم احكم أنت حينئذ على جملة ما لكل واحد منهما إذا حطت علماً بالجيد والرديء»[2].

وعلى حين عدَّ بعضهم ذلك موضوعية من الآمدي، عده بعضهم الآخر مأخذاً عليه في نقده؛ ذلك أنه على الرغم من هذا الجهد الكبير الذي قام به في الموازنة، لم يعطِ رأيه الأخير في الشاعرين: أيهما أشعر، وهو بذلك يترك القارئ في حيرة من أمر هذين الشاعرين، «فما كان أجدره أن يضع حداً للنزاع والخصومة التي تراخى عليها الزمن دون أن تحظى بناقد جريء يلفظ كلمته الأخيرة الحاسمة بشأنهما بعد اختلاف الناس فيهما»[3].

وكان من أسس المنهج النقدي الدقيق الذي التزمه الآمدي أن يذكر المصادر التي

(1) الموازنة، 1/1.
(2) المصدر نفسه، 7/1.
(3) الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام:236.

اعتمدها في موازنته، وأن يحقق النصوص المختلفة ويتثبت منها قبل الحكم عليها، وأن يذكر الروايات المتعددة، ويرجح منها أكثرها ملاءمة للمعنى.

لكن الآمدي – مع كل ما حاوله من التزام الحياد والموضوعية – لم يستطع أن يبرّ بوعده دائماً في (الموازنة)، إذ خرج على منهجه في مواضع عدة من الكتاب، وربما هذا ما جعل طائفة كبيرة من النقاد القدماء والنقاد المحدثين[1] أيضاً يصفونه بالتعصب للبحتري وبخس أبي تمام حقه، ومن هؤلاء النقاد (أبو الفرج منصور بن بشر النصراني الكاتب)، الذي قال:

«كان الآمدي النحوي صاحب كتاب الموازنة يدعي هذه المبالغات على أبي تمام، ويجعلها استطراداً لعيبه إذا ضاق عليه المجال في ذمه»[2].

ومنهم ياقوت الحموي الذي قال عن (الموازنة):

«كتاب حسن، وإن كان قد عيب عليه في مواضع منه، ونُسب إلى الميل مع البحتري فيما أورده، والتعصب على أبي تمام فيما ذكره،... فإنه جد واجتهد في طمس محاسن أبي تمام وتزيين مرذول البحتري، ولعمري إن الأمر كذلك، وحسبك أنه بلغ في كتابه إلى قول أبي تمام (أصمّ بك الناعي) وشرع في إقامة البراهين على تزييف هذا الجوهر الثمين، فتارة يقول: هو مسروق، وتارة يقول: هو مرذول، ولا يحتاج المتعصب إلى أكثر من ذلك، إلى غير ذلك من تعصباته، ولو أنصف وقال في كل واحد بقدر فضائله لكان في محاسن البحتري كفاية عن التعصب بالوضع على أبي تمام»[3]. فياقوت في هذا النص لم يكن مترجماً أو ناقلاً لكلام الناس فحسب، بل إنه يصدّق على صحة ما وُصف به الآمدي من التعصب على أبي تمام، وحتى لا يكون كلامه محض

(1) منهم: أحمد أمين في (مقدمة أخبار أبي تمام)، عبده عزام في مقدمة (شرح ديوان الحماسة)، وجرجي زيدان في (تاريخ آداب اللغة العربية 161/2).

(2) معجم الأدباء، 84/8.

(3) المصدر نفسه، 87/8 – 88.

اتهام عارٍ عن البينة والدليل، فقد ضرب مثالاً لذلك، هو قصيدة أبي تمام التي مطلعها:

أَصَـمَّ بِـكَ النَّـاعِي وإِنْ كَـانَ أَسْـمَعَا وَأَصْـبَحَ مَغنَـى الجُـوْدِ بَعْـدَكَ بلقعـا بَلْقَعَـا[1]

ومع أن ياقوتاً يبدو واثقاً من مقالته وجاء بالدليل على صحة اتهام الآمدي بالتعصب، لكننا حين ننظر في (الموازنة) باحثين عن هذا البيت، نجد أنه لم يرد له ذكرٌ إلا في موضعين، الأول[2]: نصَّ فيه الآمدي على أن هذا البيت أخذه أبو تمام من قول (محياة بنت طليق من بني تيم الله بن ثعلبة):

نَعَى ابنَي مُجلٍّ صَوتُ نَاعٍ أَصَمَّنِي فلا أَبَ مَحمُودَاً بَرِيدٌ نَعَاهُمَا

أو من قول سفيان بن عبد يغوث النصري:

صَـمَّتْ لَـهُ أُذُنَـايَ حِـيْنَ نَعَيْتَـهُ وَوَجَـدْتُ حُزْنـاً دائمـاً لَـمْ يَـذْهَبِ

ولم يعلّق الآمدي على البيت.

الثاني: ذكره في حديثه عن ابتداءات الطائيين في المراثي، وعَلَّق عليه قائلاً: «وهذا معنى حسن جداً، وليس يريد بالصمم انسداد السمع، وإنما يريد أن الناعي أذهل عن كل شيء وحيَّر حتى صار الإنسان يُخبَر بالشيء فلا يفهم ما يقال لعظيم ما ورد، فجعل ذلك صمماً»[3].

إذن، فقد أثنى الآمدي على البيت، وشرحه شرحاً يظهر جمال التعبير فيه، معبراً عن إعجابه، ولم يعبه، ولم يسقطه كما ذكر ياقوت.

إن كلام ياقوت وغيره لا يخلو من كثير من الادعاء والمبالغة، فإذا تذكّرنا أن التعصب يعني – في جملة ما يعنيه – ألا يرى المتعصب لمن يتعصّب عليه فضيلة تذكر، ولا حسنة تسجل، قلنا بكثير من الثقة والاطمئنان: إن نقد الآمدي كان بعيداً عن

(1) الديوان:334.
(2) الموازنة، 100/1– 101.
(3) الموازنة، 458/3.

التعصب قريباً من الموضوعية، فقد أشار إلى كثير من فضائل أبي تمام وحسناته، وحاول ما أمكنه ذلك أن يكون منصفاً في الحكم، فظهر بمظهر الإنصاف في مواطن كثيرة.

فقد ردَّ الآمدي على (ابن أبي طاهر) في التعميم الذي أطلقه في سرقات أبي تمام، ورفض كثيراً مما عدّه عليه، وقال:

«أصاب في بعضها، وأخطأ في البعض؛ لأنه خلط الخاص من المعاني بالمشترك بين الناس مما لا يكون مثله مسروقاً»[1].

ثم إنه – الآمدي – لم يوافق (أبا علي محمد بن العلاء السجستاني) الذي زعم أن ليس لأبي تمام معنى انفرد به فاخترعه إلا ثلاثة، أما الآمدي فقد رأى « أن له على كثرة ما أخذه من أشعار الناس ومعانيهم مخترعات كثيرة وبدائع مشهورة»[2].

وأنكر الآمدي تعصب ابن عمار القُطرُبُّلي على أبي تمام؛ إذ إنه لم يقم الحجة على تبيين العيب في شعره وإيضاح الخطأ[3].

هذا فضلاً عن عبارات المدح والثناء والاستحسان التي كان الآمدي يطلقها على أبيات لأبي تمام بين الحين والآخر.

فهذه كلها مواضع تشهد برغبة الآمدي في الإنصاف، بل تتجاوز الرغبة إلى العمل والسعي لتحقيق العدل في الحكم على شعر الطائيين، ولا سيما أنه أقر منذ البداية بتأثير العامل النفسي في الموازنة والحكم، يقول: (... وبالله أستعين على مجاهدة النفس ومخالفة الهوى وترك التحامل)[4]. وهو بذلك يضع قاعدة من قواعد المنهج العلمي الموضوعي مع الإقرار بوجود التأثرية التي يحاول تنحيتها، لكنه يقع فيها في بعض

(1) الموازنة، 110/1.
(2) المصدر نفسه، 134/1.
(3) المصدر نفسه، 135/1 – 136.
(4) الموازنة 1 /405.

المواضع كما سنرى.

فإلى أي مدى استطاع الآمدي توخي الموضوعية والتزام أسسها؟

إذا نظرنا في الكتاب – نظرة فاحصة – استطعنا أن نضع أيدينا على شواهد تؤكد تطرف الآمدي وميله للبحتري، وابتعاده أحياناً عن الموضوعية المتوخاة، منها:

1- أنّ الموازنة أساساً لم تقم على أساس موضوعي؛ ذلك أن الآمدي وازن بين شاعرين ينتمي كل منهما إلى مذهب مناقض لمذهب صاحبه في نظم الشعر، وهذا ما اعترف به الآمدي نفسه حين وصف أبا تمام، فقال:

«شديد التكلف، صاحب صنعة، ويستكره الألفاظ والمعاني، وشعره لا يشبه أشعار الأوائل، ولا على طريقتهم، لِمَا فيه من الاستعارات البعيدة والمعاني المولدة، فهو بأن يكون في حيز مسلم بن الوليد ومن حذا حذوه أحق وأشبه»[1].

ووصف البحتري، فقال:

«أعرابي الشعر مطبوع، وعلى مذهب الأوائل، وما فارق عمود الشعر المعروف، وكان يتجنب التعقيد ومستكره الألفاظ ووحشي الكلام، فهو بأن يقاس بأشجع السلمي ومنصور النمري وأبي يعقوب الخريمي المكفوف وأمثالهم من المطبوعين أحق وأولى»[2].

فإذا كان هذا هو رأيه في الشاعرين وفي البون الواسع بين مذهبيهما، إلى درجة أنهما على طرفي نقيض، فهل من الموضوعية أن يوازن بينهما، وهو الذي اشترط في الموازنة التطبيقية بين شعريهما أن تكون القصيدتان متفقتين في الوزن والقافية وإعراب القافية، متحدتين في المعنى والغرض الشعري؟!.

2- أساء الآمدي الظن بأبي تمام أحياناً، وجعل من حسناته سيئات تنعى عليه، فعندما تحدث عن سرقاته جعل يذكر علمه الغزير وثقافته الواسعة وكثرة محفوظاته من

(1) الموازنة، 6/1.

(2) المصدر نفسه.

شعر القدماء والمحدثين، حتى وضع في ذلك تصانيف وكتباً عديدة، أشهرها: (ديوان الحماسة)، لكن الآمدي لم ينظر إلى هذا العلم والحفظ بعين حسن الظن، بل جعل من غزارة علمه دليلاً على سرقته، مع قدرته على إخفاء هذه السرقة، بل دليلاً على أن ما خفي من سرقاته، ولم يظهر للناس أكثر بكثير مما عرف وانكشف، فقال:

«فهذه الاختيارات تدل على عنايته بالشعر، وأنه ما فاته من شعر جاهلي ولا إسلامي ولا محدث إلا قرأه وطالع فيه، ولهذا أقول: إن الذي خفي من سرقاته أكثر مما ظهر منها، على كثرتها»[(1)].

فهذا التعميم الذي توصل إليه الآمدي لم يكن مبنياً على استقراء موضوعي، بل هو تعميم يستند إلى الحدس والظن، والتعصب عليه أيضاً. فضلاً عن أن رأيه في السرقات يمكن رده إلى تأثره بجانب مهم من جوانب ثقافته النقدية وهو تتلمذه على كتب ابن المعتز ومن بينها كتاب (سرقات الشعراء).

3- تطرّف الآمدي أحياناً تطرفاً شديداً في تحليل النصوص التي جمعها من أخطاء أبي تمام في المعاني والألفاظ، فتحليل النصوص المجموعة جزء من النقد، لكن المبالغة والإفراط فيه وتحمّل المشقة للوصول إلى الحكم يُفقِد الحكم النقدي كثيراً من موضوعيته.

فمن ذلك قول أبي تمام في قصيدة قالها في الشاعر (علي بن الجهم)، حين جاء ليودعه لسفره:

هِـيَ فُرْقَـةٌ مِـنْ صَـاحِبٍ لَـكَ مَاجِـدِ فَغَـدَاً إِذَابَـةُ كُـلِّ دَمْـعٍ جَامِـدِ

فَافزَع إلى ذُخرِ الشُّؤونِ وَعَذبِهِ[(2)] فَالـدَّمْعُ يُـذْهِبُ بَعْـضَ جَهْـدِ الجَاهِـدِ

وإذا فَقَـدْتَ أَخَـاً وَلَـمْ تَفْقِـدْ لَـهُ دَمْعَـاً وَلاَ صَـبْرَاً فَلَسْـتَ بِفَاقِـدِ[(3)]

(1) الموازنة، 56/1.

([2]) ذخر الشؤون: الدمع، عذبه: سيلان الدمع

(3) الديوان: 78.

قال الآمدي: «قوله (يذهب بعض جهد الجاهد)، أي: بعض جهد الحزن الجاهد، أي: الحزن الذي جهدك، فهو الجاهد لك، ولو كان استقام له (بعض جهد المجهود) لكان أحسن وأليق، وهذا أغرب وأظرف، وقد جاء أيضاً فاعل بمعنى مفعول؛ قالوا (عيشة راضية) بمعنى: مرضية، و (لمح باصر)، وإنما هو: مُبْصَرٌ فيه، وأشباه لهذا كثيرة معروفة، ولكن ليس في كل شيء يقال، وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدى إلى غيره، فإن اللغة لا يقاس عليها»[1].

وواضح أن في كلام الآمدي تعنتاً كبيراً، «إذ لم تكن به حاجة إلى أن يفترض أن الجاهد هو الحزن، وإنما الجاهد هو الشاعر نفسه، فهو الذي يجاهد الألم لفراق صاحبه المزمع السفر، وأما أن (الجاهد) تفيد (المجهود) فهو أمر لا يسيغه القياس فحسب، بل يجيزه العقل أيضاً الذي هو أصل كل قياس، فالشخص الجاهد لا بد أن يكون مجهوداً أيضاً، فلماذا ينكر الآمدي على أبي تمام استعمالاً كهذا؟»[2].

4- أكثر الآمدي من التعليقات الجارحة المصحوبة بشيء من السخرية اللاذعة على كثير من شعر أبي تمام، في حين أنه لم يعقب بمثل هذا الأسلوب من الانفعال على أبيات البحتري:

فمن ذلك قوله – معقباً على بيت أبي تمام-:

إنَّ مَـــنْ عَـــقَّ وَالِدَيْـــهِ لَمَلْعُـــو نٌ وَمَـــنْ عَـــقَّ مَنْـــزِلاً بـــالعَقِيقِ[3]

«... من أحمق المعاني وأسخفها وأقبحها، وقد زاد في الحمق بهذا المعنى على

(1) الموازنة، 216/1.

(2) النقد المنهجي عند العرب:130.

(3) مطلع القصيدة:

مَـــا عَهِـــدْنَا كَـــذَا بُكَـــاءَ المَشُـــوْقِ كَيْـــفَ وَالـــدَّمعُ آيَـــةُ المَعْشُـــوقِ

الديوان:190.

معنى البيت الذي قبله[1]، وطمَّ عليه وعلى كل جهالاته في معانيه؛ لأنه لم يقنع بأن يبعث صاحبيه على الوقوف معه والوقوف على المنزل، ... حتى جعل كل من يقف ويعرج كائناً من كان من الناس... ملعوناً إذا لم يقف على المنزل بالعقيق؛ لأن ظاهر المعنى العموم، وما المستحق والله للعن غيره، إذ رضي لنفسه بمثل هذا السخف»[2].

ويبدو الآمدي أكثر تهكماً وأشد انفعالاً حين علَّق على قول أبي تمام[3]:

جَــارَى إِلَيْــهِ البَــيْنُ وَصْــلَ خَرِيــدَةٍ مَاشَتْ إِلَيْهِ المَطْلُ مَشْيَ الأكبد الأَكْبَدِ[4]

فقد عدَّه من رديء استعاراته وبعيدها وقبيحها، وبعد أن شرح البيت وبيَّن وجه الخطأ قال: «فيا معشر الشعراء والبلغاء، ويا أهل اللغة العربية: خبّرونا كيف يجاري البين وصلها؟ وكيف تماشي هي مطلها؟ ألا تسمعون؟ ألا تضحكون»[5].

وكذلك قول أبي تمام[6]:

وَكَـمْ أَبْـرَزَتْ مِـنْكُمْ عَلَـى قُـبْحِ خَـدِّهَا صُـروفُ النَّـوَى مِـنْ مَرْهَـفٍ حَسَـنِ القَـدِّ[7]

(1) يعني قوله:

واسْـتَمِيْـحَا الجُفُونَ دِرَّةَ دَمْعٍ فـي دموعِ الفِرَاقِ غَيرِ لَصِيْقِ

(2) الموازنة، 517/1.

(3) مطلع القصيدة:

كُشِفَ الغِطَاءُ فَأَوْقِدِيْ أَوْ أَخْمِدِي لَمْ تَكْمَدِي فَظَنَنْتِ أَنْ لَمْ تُكْمِدِي

الديوان:99.

(4) معنى البيت: جرى البين إلى هذا الرجل مع الوصل، فسبقه البين، وكان يشبه في مشيته البطيئة بعيراً منتفخ الكبد يشتكيها، فهو يرقق بنفسه في مشيته.

(5) الموازنة، 264/1.

(6) مطلع القصيدة:

شَــهِدْتُ لَقَــد أَقْــوَتْ مَغَــانِيْكُمُ بَعْــدِي وَمَحَّــتْ كَمَــا مَحَّــتْ وَشَــائِعُ مِــنْ بُــرْدِ

الديوان:112.

(7) للبيت رواية أخرى:

فقال الأمدي: «وما أظن أحداً انتهى في الجهل والعي واللكنة وضيق الحيلة في الاستعارة إلى أن جعل لصروف النوى قداً وأفئدة مصروفة غير أبي تمام»[1].

ويبدو أن الآمدي تجاهل أن الاستعارة لون من ألوان البيان، فهي إبداع واختراع، وليس لها حدود تقيدها، كما أنه تجاهل مذهب التجديد عند أبي تمام الذي يعد سابقاً لعصره في اختراع وجوه للشبه بين المستعار والمستعار له لم تكن مألوفة لدى شعراء عصره ومن سبقه.

وواضح أن موقف الآمدي هذا مبعثه أن أبا تمام لم يوافق عمود الشعر العربي فيما يخص الاستعارة.

إن هذه التعليقات – وأمثالها كثيرة في (الموازنة)[2] – تبعد الناقد عن الموضوعية، وتطيح بكل جهد يبذله ليحقق الإنصاف في حكمه.

5– أشار غير واحد من النقاد القدماء – ومنهم أبو الفرج منصور بن بشر، وابن المستوفي – إلى أن الآمدي كان يضع أبياتاً مفسودة على أبي تمام، ليعيبها عليه إذا ضاق عليه المجال في ذمه. وهي تهمة عظيمة بلا شك، ونجد صعوبة بالغة في أن نرمي بها ناقداً فذاً وعلماً مثل الآمدي.

لكن النظر في الموازنة من جديد يؤكد أن الآمدي ينسب إلى أبي تمام أبياتاً لم ينشئها؛ لأنها ليست في أي نسخة من نسخ ديوانه. ومن ذلك هذا البيت الذي نسبه (ابن أبي طاهر) إلى أبي تمام، وشايعه الآمدي في صحة نسبته إليه، بدليل أنه وافق ابن أبي طاهر على جعله من السرق الصحيح[3]، وهو قوله:

وَكَـمْ أَحْـرَزَتْ مِـنْكُم عَلـى قُـبْحِ خَـدِّها صُـــرُوفُ الـــرَّدى مِـــنْ مُرْهَـــفٍ حَسَـــنِ القَـــدِّ

(1) الموازنة، 49/2.
(2) انظر أمثلة أخرى: الموازنة، 212/1، 48/2.
(3) الموازنة، 117/1.

لَـوْ كَـانَ فـي الـدُّنْيَا قَبِيْـلٌ آخَـرٌ بِـإِزَائِهِمْ مَـا كَـانَ فِيْهَـا مُعْـدَمُ

فقد أخذه من قول (بشار بن برد):

لَـوْ كَـانَ مِثْلُـكَ أَخَـرٌ مَـا كَـانَ فـي الـدُّنْيَا فَقِيْـرٌ

فعندما نبحث عن البيت المنسوب لأبي تمام في ديوانه بنسخه المختلفة، لا نعثر له على أثر، ثم إن محقق الموازنة لم يذكر موضع البيت من الديوان أو من شرح الخطيب التبريزي، مع أن من عادته أن يرد البيت إلى موضعه من الديوان، كما نجد في الأبيات الأخرى المثبتة في الصفحة ذاتها وما قبلها وما بعدها.

بل إن الاضطراب قائم أيضاً في نسبة البيت المأخوذ منه إلى بشار، فقد ذكره صاحب الأغاني على أنه لبشار في مدح (عقبة بن سالم)[1]، وثمة بيت قبله:

يَـا وَاحِـدَ العَـرَبِ الـذي أَمْسَـى وَلَـيْسَ لَـهُ نَظِيْـرُ

ثم عاد صاحب الأغاني نفسه، فذكر أن البيتين لابن المولى في مدح يزيد بن حاتم[2].

ولعلنا نجد في كلام ابن المستوفي ما يؤكد تعصب الآمدي على أبي تمام، إذ قال: «أظن الآمدي لتعصبه على أبي تمام كان يضع في شعره أبياتاً مفسودة ليردها عليه»[3]. قال ذلك عقب أبيات لأبي تمام، قال فيها[4]:

دَارٌ أُجِلُّ الهَوَى عَن أَن أُلِمَّ بِهَا في الرَكبِ إِلّا وَعَينِي مِن مَنَائِحِهَا

إِذَا وَصَفتُ لِنَفسِي هَجرَهَا جَنَحَت ودائع الشوق في أَقصَى جَوَانِبِهَا

(1) الأغاني:39/3.
(2) المصدر نفسه: /90.
(3) النظام:191/5.
(4) مطلع القصيدة:
أُهْدِيْ الدُّموعَ إلى دَارٍ وَمَاصِحِهَا فَللمَنَازِلِ سَهْمٌ مِنْ سَوَافِحِهَا

الديوان:66– 67.

وإنْ خَطَبتُ إلَيْها صَبْرَها جَعَلَتْ جِرَاحةُ الوَجْدِ تَدْمِي في جَوارِحِهَا

فقد روى الآمدي البيت الأول (دار أجل الهوى إن لم ألم بها)، وخطَّأ أبا تمام على هذه الرواية، لكن تتبع البيت في نسخ الديوان الأخرى تثبت أن البيت روي كما رواه ابن المستوفي، وبذلك ينتفي وجه الخطأ الذي يظن ابن المستوفي جازماً أن الآمدي قد رواه على هذه الصورة متعمداً ليرده على صاحبه.

وقد جعل الآمدي الضمير في (إليها) من البيت الثالث يعود على الدار المذكورة في البيت الأول متجاهلاً البيت الكائن بينهما، بينما أعاده الخطيب التبريزي على (النفس) المذكورة في البيت الثاني، يقول ابن المستوفي:

«وهذا البيت الذي ذكره إنما يصح تأويله له إذا لم يرو قبله (إذا وصفت...)، ولعله لم يروه، وقد وجدته ملحقاً في غير نسخة، فأما إذا كان موجوداً قبل قوله (وإن خطبت) لم يحتج إلى هذا التعسف في تفسيره»[1].

وذكر ابن المستوفي أن الآمدي كثيراً ما كان ينفرد برواية بيت على وجه ما، ليثبت الخطأ فيه، كما في قول أبي تمام[2]:

إنَّ الخَلِيفَـــةَ قَـــدْ عَـــزَّتْ بِدَوْلَتِـــهِ دَعَـــائِمُ الـــدِّينِ فَلْيَعْـــزُزْ بِـــكَ الأَدَبُ.

فقد رواه الآمدي (دعائم الملك)، وشرع يظهر وجه الخطأ في البيت[3]، ليؤكد ابن المستوفي أن (الآمدي كان شديد التعصب على أبي تمام)[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الدارسين المعاصرين من المتتبعين للآمدي في

(1) النظام:191/5.

(2) مطلع القصيدة:

قَدْ نَابَتْ الجزعُ من أرويةِ النوبِ واستحقَبَتْ جدةً من دَارِهَا الحِقَبُ

الديوان:46.

(3) انظر: الموازنة، 357/2.

(4) النظام:108/3.

موازنته والموقنين بتعصبه على أبي تمام قد بالغ في اتهام الآمدي بالوضع والتزيد، حتى إنه أخطأ في نقل بيت من متن الموازنة ونسبه إلى أبي تمام معتمداً على ما جاء من تصحيف في النسخ الأخرى للموازنة أشار إليه المحقق في الحاشية، فقد نسب هذا الباحث قول الشاعر:

لَــيْسَ الشُّــؤُون وَإِنْ جَــادَتْ بِبَاقِيَــةٍ وَلاَ الجُفُونُ عَلَى هَذَا وَلاَ الحَدَقِ الحَدَقُ[1]

إلى أبي تمام، فلما بحث عنه في ديوانه لم يجده، فأضاف إلى تعصب الآمدي على أبي تمام دليلاً جديداً، بينما واقع الحال أن البيت لابن هرمة وليس للطائي[2].

6- خرج الآمدي في بحث سرقات أبي تمام على المبدأ الذي اعتمده وتوصل إليه أصلاً بالاستقراء وأثبت صحته بالأمثلة والشواهد ليغدو تعميماً وقانوناً يسير النقد وفقه.

فقد قرر الآمدي أن المعاني الشعرية إذا صدرت من شاعرين من أهل بلدين متقاربين فإنه لا يجوز أن يحكم بالسرقة على أحدهما؛ لأنه: «غير منكر لشاعرين مكثرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا في كثير من المعاني، ولا سيما ما تقدم الناس فيه وتردد في الأشعار ذكره وجرى الطبع والاعتياد من الشاعر وغير الشاعر استعماله»[3].

ثم إن اشتراك شاعرين في العصر الواحد يجعل من الصعب استقلال كل منهما بمعانيه عن الآخر.

وانطلاقاً من هذا المبدأ عالج الآمدي السرقة في قول أبي تمام:

إِذَا الْيَدُ نَالَتْهَا بِوِتْرٍ تَوَقَّرَتْ عَلَى ضِغْنِهَ ثُمَّ اسْتَقَادَتْ مِنَ الرِّجلِ

(1) الموازنة:1/86- 87.
(2) أبو تمام وموازنة الآمدي، محمد الحسيني:53.
(3)الموازنة53/1.
(4) مطلع القصيدة:
أَصِبْ بِجُمَيًّا كَأْسِهَا مقتل العَذْلِ تَكُنْ عِوَضَاً إِنْ عَنَّفوكَ مِنَ النبلِ

فقد أخذه من قول مسلم بن الوليد في وصف الخمر:

قُتِلَــتْ وَعَاجَلَهَــا المُــدِيْرُ فَلَــمْ تُقَــدْ فَــإِذَا بِــهِ قَــدْ صَــيَّرَتهُ قَتِــيْلا[1]

قال الآمدي: «فإن كان أخذه من ديك الجن فلا إحسان له فيه، لأنه أتى بالمعنى عينه، قال ديك الجن:

تَظَــلُّ بِأَيْــدِيْنَا تَتَعْتَــعُ رُوحُهَــا وَتَأْخُــذُ مِــنْ أَقْــدَامِنَا الــرَّاحُ ثَارَهَــا

كذا وجدته فيما نقلت، وليس ينبغي أن تقطع على أيهما أخذ من صاحبه؛ لأنهما كانا في عصر واحد»[2].

فالآمدي لم يبتَّ في الآخذ والمأخوذ منه بين أبي تمام (188هـ – 231هـ) وديك الجن[3] (161هـ– 235هـ)، إذ ضمَّهما عصر واحد وكانا متقاربين مكاناً وزماناً.

ولم يكن هذا المبدأ معتمداً عند الآمدي وحده، بل اعتمده من قبله أبو بكر الصولي، فقال: «إن الشاعرين إذا تعاورا معنى ولفظاً أو جمعاهما جُعِل السبق لأقدمهما سناً، وأولهما موتاً، وينسب الأخذ إلى المتأخر؛ لأن الأكثر كذا يقع، وإن كانا في عصر أُلحِقَ بأشبههما به كلاماً، فإن أُشْكِل ذلك تركوه لهما»[4].

لكن الآمدي خرج على هذا التعميم الذي صار قانوناً يحتكم إليه عندما نظر في شعر أبي تمام، فقد ذكر أن أبا تمام سرق من دعبل الخزاعي بعض معانيه برغم أنهما مشتركان في العصر والبلد ومتقاربان في البيئة، هذا فضلاً عن منابذة دعبل أبا تمام وحقده عليه، تروي ذلك كثير من كتب الأدب والنقد في هذا العصر، ومما زاد الآمدي ابتعاداً عن الموضوعية هنا أنه استشهد في غير موضع بقول لدعبل الخزاعي في أبي

الديوان:374، والبيت في وصف الخمرة، ووتر الخمرة يعني مزجها، ورواية الديوان:على ضعفها.

(1) ديوان مسلم:48.

(2) الموازنة:57/1– 58.

(3) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان، 184/3.

(4) أخبار أبي تمام:100– 101.

تمام.

قال الآمدي: «وقال دعبل بن علي:

إنَّ امْـــرَأً أَسْـــدَى إِلَـــيَّ بِشَـــافِعٍ يُرَجِّـــي لَـــدَيَّ الشُّـــكْرَ منـــي لأَحْمَـــقُ

شَـــفِيْعَكَ فَاشْـــكُرِ فـــي الحَـــوَائِجِ، إنَّـــهُ يَصُـــوْنُكَ عَـــنْ مَكْرُوْهِهَـــا وَهْـــوَ يَخْلُـــقُ

فأخذه أبو تمام، فقال وألطف المعنى وأحسن اللفظ:

فَلَقِيْـــتُ بَـــيْنَ يَـــدَيْكَ حُلْـــوَ عَطَائِـــهِ وَلَقِيْـــتَ بَـــيْنَ يَـــدَيَّ مُـــرَّ سُـــؤَالِهِ[1]

وَإِذَا امْـــرُؤٌ أَسْـــدَى إِلَيْـــكَ صَـــنِيْعَةً مِـــنْ جَاهِـــهِ فَكَأَنَّهَـــا مِـــنْ مَالِـــهِ»[2]

فدعبل الخزاعي (148هـ– 246هـ) معاصر لأبي تمام، وقد توفي بعده بنحو (15) سنة، ومع ذلك فقد تجرّأ الآمدي على الجزم بأن أبا تمام هو الآخذ المحسن من دعبل، ولا ندري لِمَ لا يكون دعبل هو الآخذ المحسن من أبي تمام؟[3]، أضف إلى ذلك أن راوي هذا الخبر هو دعبل نفسه، فكيف يكون خصماً وحكماً في آن واحد وهو الذي ساق هذه الأبيات ليؤيد ادعاءه بسرقة أبي تمام من معاني شعره[4]؟ وكيف استقام للآمدي أن يجعل من دعبل مصدراً من مصادر معلوماته – وهو الدقيق المتحري في مصادره – فينقل عنه قوله في أبي تمام: «إن شعره بالخطب وبالكلام المنثور أشبه منه بالكلام المنظوم»[5]، ليجعل من كلامه هذا فرضاً يسعى إلى إثبات صحته بالأمثلة الكثيرة من شعر أبي تمام، وصولاً إلى التعميم الأخير بقوله:

(1) مطلع القصيدة:

إنَّ الأَمِيْـــرَ بَـــلاكَ فـــي أَحْوَالِـــهِ فَـــرَآكَ أَهْزَعَـــهُ غَـــدَاة نِضَـــالِهِ

الديوان:212.

(2) الموازنة:67/1.

(3) ثمة موضع آخر سرق فيه أبو تمام من دعبل في موازنة الآمدي، انظر: الموازنة91/1.

(4) انظر الخبر كاملاً في: أخبار أبي تمام، ص64.

(5) الموازنة:281/1.

«ومثل هذه الأبيات في شعره كثيرة إذا أنت تتبعته، ولا تكاد ترى في أشعار الفصحاء والمطبوعين على الشعر من هذا الجنس شيئاً»[1].

والآمدي – في الوقت ذاته – يتغاضى عن إكمال الرواية التي وردت في (أخبار أبي تمام) للصولي، والتي رواها دعبل الخزاعي نفسه عن سرقة أبي تمام لأكثر قصيدة (مكنف من ولد زهير بن أبي سلمى) في رثاء (ذمامة العبسي)، ومطلعها:

أَبَعْـدَ أَبِـي العَبَّـاسِ يُسْـتَعْذَبُ الـدَّهْرُ وَمَـا بَعْـدَهُ للـدَّهْر حُسْـنٌ ولا عُـذْرُ

فأخذها أبو تمام فأدخلها في شعره في قصيدته التي رَثى بها محمد بن الحميد الطوسي:

كَـذَا فَلْيَجِـلَّ الخَطْـبُ وَلْيَفْـدَح الأَمْـرُ فَلَـيْسَ لِعَـيْنٍ لَـمْ يَفِـضْ مَاؤُهَـا عُـذْرُ

فقد اكتفى الآمدي بذكر سرقة أبي تمام لهذه القصيدة – على ذمة دعبل – ولم يذكر أن الحسن بن وهب قد أكد أن دعبلاً خلط القصيدتين إذ كانتا في وزن واحد، وكانتا مرثيتين، ليكذب على أبي تمام[2].

7– كان الآمدي يعرض شعر أبي تمام على مذهب المطبوعين من الشعراء ليحكم بالعيب والخطأ على بيته إذا خرج على هذا المذهب، لكن الآمدي استنبط العيب من بيت واحد قاله أبو تمام مجانباً لمذهب القدماء، وله في هذا المعنى نفسه عدد عديدٌ من الأبيات التي توافق مذهب المطبوعين، فلماذا لم يتخذ الآمدي ما جرى عليه أبو تمام – من وجهة نظره – مجرى الصواب أصلاً، وما كان فيه من المبالغة والخروج على ذاك المذهب فرعاً لا يعتدُّ به؟....

فقد خطَّأ الآمدي أبا تمام في قوله:

أَجْـــدِرْ بِجَمْـــرَةِ لَوْعَـــةٍ إِطْفَاؤُهَـــا بِالـــدَّمْعِ أَنْ تَـــزْدَادَ طُـــوْلَ وَقُـــوْدِ[3]

(1) الموازنة:290/1.
(2) أخبار أبي تمام:201.
(3) من قصيدة مطلعها:

إذ إن هذا خلاف ما عليه العرب؛ لأن المعلوم من شأن الدمع أَن يطفئ الغليل ويبرد حرارة الحزن ويزيل شدة الوجد ويعقب الراحة، وهذا المعنى كثير في أشعار المتقدمين، وكذلك المتأخرين، وأبو تمام واحد منهم، فقد عدَّ له الآمدي في هذا المعنى نفسه خمسة أبيات سار فيها على مذهب العرب[1]، فكان الأَولى بالآمدي أن يغتفر لأبي تمام – هذه الإساءة – هذا إن وافقناه في كونها إساءة – وقد جاء بالأبيات الكثيرة على كلام العرب.

8– ومن مظاهر الموضوعية التي غابت عن منهج الآمدي النقدي أحياناً في نقده شعر أبي تمام التعليل النقدي العلمي الذي ينبغي أن يصحب أي حكم يطلقه الناقد، ففي باب (الموازنة بين أشعار الطائيين) يلتزم الآمدي التعليل حيناً، ويبتعد عنه جانحاً نحو الذوق والتعميم أحياناً أخرى.

فكثيراً ما كان يأخذ معنيين في موضعين متشابهين من شعر الطائيين، ثم يبين الجيد والرديء منهما، ذاكراً العلة مرة، ومغفلاً ذكرها مرات؛ لأن بعض الجودة والرداءة لا يُعلل.

فعندما وازن بينهما في (الابتداء بذكر الوقوف على الديار) أورد الآمدي لأبي تمام خمسة معانٍ أجاد فيها، وذكر للبحتري سبعة معان جيدة، وخلص بنتيجة الموازنة إلى حكم قال فيه:

«فهذا ما ابتدأا به من ذكر الوقوف، وأجعلهما فيه متكافئين؛ من أجل براعة بيتي البحتري الأولين؛ وأنهما أجود من سائر أبيات أبي تمام، ولأن للبحتري في الباب التقصير الذي ذكرته وليس لأبي تمام مثله»[2].

أَرَأَيْـــتَ أَيَّ سَـــوَالِفٍ وَخُـــدودِ عَفَّـــت لَنَـــا بَـــيْنَ اللِّـــوى فَـــزرُوْدِ

الديوان:75.

(1) الموازنة، 200/1.

(2) الموازنة، 416/1.

فحكمه هذا حكم معلل ينطوي على كثير من الدقة والموضوعية.

ومثل هذا التعليل وجدناه في معنى آخر من معاني الوقوف على الديار، هو: البكاء على الديار، إذ أحصى لأبي تمام في هذا المعنى خمسة أبيات جياد، وللبحتري سبعة، ثم حكم بالجودة والتقدم للبحتري، فهو في هذا الباب أشعر «لأنَّ تصرّفه في البكاء على الديار حسن، وله فيها معان مختلفة عجيبة، كلها جيد نادر، وأبو تمام لزم طريقة واحدة لم يتجاوزها»[1].

لكنه يبتعد عن هذا التعليل الدقيق في معنى آخر هو (فيما يخلف الظاعنين في الديار من الوحش...)، فقد جعل البحتري أشعر من أبي تمام في هذا المعنى دون تعليل لهذا الحكم العام الذي تعوزه الدقة والتوثيق[2].

ومثل ذلك أيضاً في معنى آخر (فيما تهيجه الديار وتبعثه من جوى الواقفين فيها)، إذ ذكر ابتداءً واحداً لأبي تمام جيداً بارعاً، وثلاثة أبيات للبحتري، كلها ابتداءات جياد، وهي مع بيت أبي تمام متكافئة(3)، دون أن يذكر السبب الذي دفعه لإطلاق هذا الحكم.

ومع قلة تلك المواضع التي خرج فيها الآمدي على موضوعيته وحياده فإن الجزء الأكبر من (الموازنة) سكت فيه الآمدي عن تفضيل أحد الطائيين على صاحبه، مع أنه فضَّل البحتري وقدَّمه في أكثر المواضع التي أطلق حكمه فيها، والغالب أنه عمد إلى إطلاق أحكام عامة، كقوله: (هذا من مشهور إحسانه)، أو (وهو جيد بالغ) أو (هذا معنى جيد) أو (هذا بيت صالح)... دون أن يبين وجه الجودة والاستحسان.

الخاتمة:

مع أن الآمدي سمى كتابه (الموازنة) – وهذا ما يوهم المتتبع له في فصول كتابه

(1) المصدر نفسه، 428/1.
(2) الموازنة، 435/1.
(3) المصدر نفسه، 436/1.

بضرورة أن تكون مواقفه محسوبة في أدق تفاصيلها وجزئياتها– لكن الموازنة والمفاضلة في الأدب بين الشعراء لا يمكن أن تجري بمعزل عن المشاعر والميول الشخصية، بل إنها موازنة وسيلتها الذوق المعلل غالباً، والذوق لم يستقلّ عن الذات قط.

فالآمدي إن لم يكن قد تعصب حقاً على أبي تمام فإن ذوقه على الأقل لم يكن يميل إليه، بل كان يميل إلى البحتري، بحكم ميله إلى مذهبه الشعري القديم.

ويبقى الآمدي من أكثر نقاد القرن الرابع الهجري موضوعية في نقده؛ ذلك أنه لم يخرج على قواعد العرب في نقد الشعر إلا في مواضع قليلة، قياساً إلى حجم كتابه من جهة، وإلى مواقف النقاد من مذهب أبي تمام من جهة أخرى.

أما إذا تقصينا العوامل التي أسهمت في موضوعيته ودفعته إلى التزامها دفعاً فإننا أمام جملة من الحقائق التي لا نعدم التدليل عليها من الموازنة، تقف في مقدمتها ثقافته النقدية الواسعة التي أهلته إلى أن يخوض غمار الموازنة غير هياب من التقرير والحكم، فهو الذي لم يدع كتاباً في النقد أو في الشعر والشعراء في عصره وقبل عصره لم يقرأه، ومن تتبع مصادر ثقافته النقدية في الموازنة يقف على تأثره بابن سلام الجمحي والجاحظ وابن قتيبة وابن المعتز وقدامة بن جعفر وابن طباطبا، هذا من ناحية، ثم مراسه النقدي وامتلاكه لأدواته عبر سلسلة الإجراءات النقدية التي مارسها في رده على بعض الكتب النقدية كرده على ابن طباطبا وكتابه (عيار الشعر)، وهنا تجدر الإشارة إلى التيار النقدي الذي ينتمي إليه الآمدي في نظرته للشعر في عصره، فقد كان ميالاً إلى مذهب الرواة وشيوخ اللغة من شيوخه، هؤلاء الذين تعالوا عن تذوق استعارات أبي تمام التي نحت منحى المبالغة في تعمية وجه الشبه بين المستعار والمستعار له ليصبح أكثر تخييلاً وأصعب مطلباً، حتى وصف ابن الأعرابي شعر أبي تمام بقوله: ((إن كان هذا شعراً فكلام العرب باطل))[1]. ولما كان هذا مذهب الآمدي فإن شعر البحتري وافق ميوله

[1] ( ) الموازنة 1/ 19.

ومذهبه في عدم مخالفته عمود الشعر، علماً أن أبا تمام كان أكثر تعبيراً في شعره عن روح العصر ومطالبه الحضارية وذوقه الحضاري، وكان البحتري أكثر التزاماً بالتراث، وهنا لم يراقب الآمدي في الموازنة اختلاف طبيعة العصر والتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع وتركيبته ونجح أبو تمام في مواكبتها أكثر من البحتري الذي ظل يدور في فلك الشعر القديم، ولعل في ذلك ما حل إشكالية النبو عن الموضوعية، لكنها ليست مقصودة لذاتها بل فرضتها طبيعة التمذهب النقدي عند أطراف الموازنة ونقادها، فضلاً عن أن الآمدي تتلمذ لقضايا مسلمة في النقد القديم، من مثل تفضيل النقاد القدامى البيت المستقل بذاته المستغني عن سياقه الصالح للتمثيل وغير ذلك.

لكن هذا لا يمنع من الإقرار بصحة وصف محمد مندور للموازنة بأنه (نغمة جديدة في تاريخ النقد العربي)[1].

([1]) النقد المنهجي عند العرب ص94.

المراجع العربية:

1- الآمدي أبو القاسم الحسن بن بشر، 1960-الموازنة بين الطائيين. الطبعة الرابعة، دار المعارف بالقاهرة، مصر، الجزء الأول، 540.

2- ابن خلكان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، 1900-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. الطبعة الأولى، دار صادر ببيروت، لبنان، الجزء الثالث،372.

3- ابن المستوفي أبو البركات شرف الدين ابن أحمد الإربيلي، 1989-النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام. الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، العراق، الجزء الثالث، 356. الجزء الخامس،370.

4- ابن النديم أبو الفرج محمد بن يعقوب، 1978-الفهرست. الطبعة الأولى، دار المعرفة ببيروت، لبنان، 431.

5- ابن الوليد مسلم، 1970-ديوانه، الطبعة الثانية، دار المعارف بالقاهرة، مصر،

6- أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، 1997-ديوانه. الطبعة الأولى، دار صادر ببيروت، لبنان،

7- الأصفهاني أبو الفرج، 1963-الأغاني. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، لبنان، الجزء الثالث، .

8- بدوي أحمد أحمد، 1979-أسس النقد الأدبي عند العرب. الطبعة الأولى، دار نهضة مصر، مصر،

9- الجرجاني القاضي علي بن عبد العزيز، 1966-الوساطة بين المتنبي وخصومه. الطبعة الرابعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، مصر، 534.

10- الحسيني محمد محمد، 1967-أبو تمام وموازنة الآمدي. الطبعة الأولى،المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة، مصر،

11- الحموي ياقوت بن عبد الله الرومي، 1980-معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. الطبعة الثالثة، دار الفكر بدمشق، سورية، الجزء الثالث،

12- دويدري رجاء، 2000-البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العملية. الطبعة الأولى، دار الفكر بدمشق، سورية،

13- الربداوي محمود، 1987-الحركة النقدية حول مذهب أبي تمام تاريخها وتطورها وأثرها في النقد العربي. الطبعة الأولى، دار الفكر الحديث ببيروت، لبنان،

14- زكريا فؤاد، 2004-التفكير العلمي. الطبعة الأولى، دار الوفاء بالإسكندرية، مصر،

15- زيدان جرجي، 1957-تاريخ آداب اللغة العربية. الطبعة الأولى، مؤسسة دار الهلال بالقاهرة، مصر، الجزء الثاني، 356.

16- صالح سعد الدين السيد، 1993-البحث العلمي ومناهجه النظرية. الطبعة الثانية، مكتبة الصحابة بجدة، السعودية،

17- الصولي أبو بكر محمد بن يحيى، 1937-أخبار أبي تمام. الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بالقاهرة، مصر، 340.

18- المرزوقي أبو الحسن أحمد بن محمد، 1951-شرح ديوان الحماسة. الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف بالقاهرة، مصر، 480.

19- مندور محمد، 1948-النقد المنهجي عند العرب. الطبعة الأولى، دار نهضة مصر بالقاهرة، مصر،484.

20- موسى جلال الدين محمد، 1972-منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية. الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني ببيروت، لبنان،

21- النشار علي سامي، 1984-مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي.الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية ببيروت، لبنان،